المؤشرات السكانية الفلسطينية

من مجلد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2025 - 2024

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المؤشرات السكانية الفلسطينية

من مجلد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

يسرنا أن نوفر للمتابعين الكرام، خصوصاً المهتمين بالمؤشرات السكانية والديموجرافية للشعب الفلسطيني، هذه المستلة من الفصل الثاني من التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2024–2025؛ وهو من أبرز وأهم المراجع العلمية المعتمدة في الشأن الفلسطيني.

تحاول هذه المستلة أن تقدّم صورة إحصائية محدَّثة حول الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في ظلّ الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب وسياسات الاحتلال، والخصائص الديموجرافية واتجاهات النمو السكاني للفلسطينيين، خلال الفترة 2024–2025. كما تتناول حقّ العودة لفلسطينيي الخارج. أما الجزء الثاني من هذا الفصل، والمتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فسينشر في وقت لاحق.

وقد أعد هذا الفصل الدكتور رائد حلّس، وقام بالتحرير العلمي أ.د. محسن محمد صالح. وهذا التقرير الاستراتيجي هو التقرير الرابع عشر الذي يصدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، والذي يشارك في إعداده وتحريره ومراجعته نخبة من أبرز المتخصصين والباحثين في الشأن الفلسطيني.

لأغراض التوثيق العلمي يرجى اعتماد الطريقة التالية:

رائد حلس، "المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية،" في: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2024-2025** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2026)، ص 65–138.

فهرس المحتويات

مقدمة..... 67

أولاً: المؤشرات السكانية..... 68

1. تعداد الفلسطينيين في العالم 68

2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين 70

3. اللاجئون الفلسطينيون..... 84

4. اتجاهات النمو السكاني..... 88

5. فلسطينيُّو الخارج وحقّ العودة 91

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

شَهِدَ الشعب الفلسطيني خلال سنتَي 2024–2025 تصعيداً غير مسبوق في حجم وعمق العدوان الإسرائيلي، بلغ ذروته في حرب إبادة جماعية شُنّت على قطاع غزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، اتّسمت بتدمير شامل للبنية التحتية الحيوية، وإبادة جماعية للسكان المدنيين، واستهداف مباشر لمقوّمات العيش الأساسية بما في ذلك المساكن، والمؤسسات التعليمية والصحية، والقطاعات الاقتصادية المُنتجة. ورافقت هذه الحرب سياسة تجويع ممنهجة وحصار خانق حوّلا القطاع إلى بيئة كارثية تهدّد الوجود الإنساني برمّته.

وفي المقابل، لم تكن الضفة الغربية بمنأى عن هذه التطورات؛ فقد شَهِدَت خلال الفترة ذاتها تصعيداً عدوانياً واسعاً، تمثَّل في تكثيف عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتقييد الحركة، وشنّ حملات اعتقال واسعة، إلى جانب استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية، مما أدى إلى تعميق أزمة الفلسطينيين هناك وتدهور أوضاعهم المعيشية.

يحاول هذا الفصل أن يقدّم صورة إحصائية محدَّثة حول الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في ظلّ الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب وسياسات الاحتلال. ويُضاف إلى التحديات القائمة أنّ نصف الشعب الفلسطيني تقريباً يعيش تحت الاحتلال والحصار في أرضه التاريخية، بينما النصف الآخر ما يزال يعاني حياة اللجوء والتشرّد في المنافي. وعلى الرغم من هذه المعطيات الصعبة، فقد جرى توظيف البيانات الرسمية المتاحة، خصوصاً الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومؤسسات السلطة الوطنية، إلى جانب تقارير المنظمات الدولية، من أجل الوصول إلى صورة أقرب ما تكون إلى الدقة والموضوعية.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فيُركّز على دراسة الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنتَي 2024–2025، مسلّطاً الضوء على التحولات البنيوية التي فرضتها الحرب، ومستعرضاً حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، مع محاولة استشراف انعكاساتها على مستقبل التنمية والقدرة الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

تشير التقديرات المتوفرة، استناداً إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أنّ عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2025 نحو 15.49 مليون فلسطيني، مقارنة بنحو 14.89 مليون فلسطيني نهاية سنة 2024، أي بزيادة نسبتها 4.06% (انظر جدول 2/1).

ووفق تقديرات سنة 2025، يتوزّع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، ويُقدَّر عددهم بنحو 7.412 ملايين نسمة، بما يشكّل نحو 47.9% من إجمالي الفلسطينيين في العالم. ويتوزّع هؤلاء بواقع 5.557 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 35.9% من إجمالي الفلسطينيين في العالم، في حين يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية التي احتُلت سنة 1948 "إسرائيل" بنحو 1.855 مليون نسمة، أي ما نسبته 12% من إجمالي الفلسطينيين في العالم (انظر جدول 2/1).

أمّا الفلسطينيون في الشتات، فيُقدَّر عددهم بنحو 8.077 ملايين نسمة في نهاية سنة 2025، مشكّلين نحو 52.1% من إجمالي الفلسطينيين في العالم. ووفق المعطيات المتوفرة لدى باحثي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الأردن (وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية) بنحو 4.878 ملايين نسمة في نهاية سنة 2025، أي ما نسبته 31.5% من الفلسطينيين في العالم، ونحو 60.4% من فلسطينيي الشتات. كما يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في بقية الدول العربية بنحو 1.941 مليون نسمة، بما يشكّل نحو 12.5% من إجمالي الفلسطينيين في العالم، حيث يتركّز معظمهم في الدول العربية المجاورة، ولا سيّما لبنان وسورية ودول الخليج العربي ومصر (انظر جدول 2/1).

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الدول الأجنبية بنحو 1.259 مليون نسمة، أي ما نسبته 8.1% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. ويتركّز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وبقية دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام تُمثّل تقديرات غير محدّثة، وقد تفتقر إلى الدقة المطلقة. إذ إن الأخذ بالحسبان أعداد الفلسطينيين الذين غادروا الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية—وخصوصاً من دول الطوق ودول الخليج وليبيا—إضافة إلى المهاجرين من فلسطين نفسها إلى مختلف دول العالم، يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في التقديرات السابقة لأعداد الفلسطينيين في الخارج. فعلى سبيل المثال، تشير بعض التقديرات[1] إلى أنّ عدد الفلسطينيين في أمريكا الجنوبية يتجاوز 600 ألف نسمة، منهم نحو 300 ألف نسمة في تشيلي

على الأقل. أما عدد الفلسطينيين في أوروبا فيتراوح بين 350 و400 ألف نسمة، وفي أمريكا الشمالية بين 300 و350 ألف نسمة، بينما لا يقل عددهم في بقية دول العالم عن 100 ألف نسمة. وبناءً على هذه المعطيات، يتراوح عدد الفلسطينيين في بقية دول العالم خارج فلسطين والعالم العربي بين 1.35 و1.45 مليون نسمة، أي بما يزيد بنحو 90–190 ألف نسمة عن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وعليه، تبرز أمام الباحثين والمتخصصين مهمة علمية شاقة لكنها ضرورية، تتمثّل في السعي إلى التوصل إلى تقديرات أكثر دقة وموثوقية لأعداد الفلسطينيين في العالم، استناداً إلى منهجيات إحصائية محدثّة ومصادر بيانات متعددة.

جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2024 و2025 (بالألف نسمة)[2]

مكان الإقامة		2024		2025	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
فلسطين المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	3,360.6	22.6	3,430.1	22.1
	قطاع غزة	2,129.7	14.3	2,127	13.7
فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*		1,793.4	12	1,855.4	12
مجموع فلسطينيي الداخل		**7,283.7**	**48.9**	**7,412.4**	**47.9**
الأردن**		4,786.7	32.2	4,877.6	31.5
الدول العربية الأخرى		1,617.9	10.9	1,940.8	12.5
الدول الأجنبية		1,197.5	8	1,258.7	8.1
فلسطينيو الخارج		**7,602.1**	**51.1**	**8,077.1**	**52.1**
المجموع الكلي		**14,885.8**	**100**	**15,489.6**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة سنة 1948، فالأعداد لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أنّ عدد الفلسطينيين العرب في فلسطين المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 2.147 مليون نسمة لسنة 2025، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي يبلغ نحو 405 آلاف وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإنّ العدد يصبح نحو 1.74 مليون نسمة، بناء على الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2024 والتي تتراوح بين 3.1% و1.9%. انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/ar

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية 2025 (%)

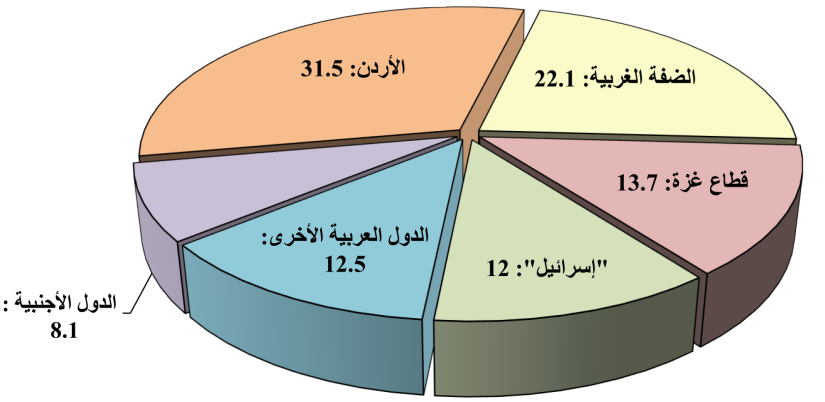

أما في نهاية سنة 2024، فقد بلغ عدد الفلسطينيين في العالم، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 14.89 مليون نسمة، منهم 5.49 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.793 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنةً بـ 7.602 مليون فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 4.787 ملايين في الأردن، و1.618 مليون في باقي الدول العربية. أما عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية فقد بلغ نحو 1.197 مليون نسمة (انظر جدول 2/1).

2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 2025 بنحو 5.557 ملايين نسمة، بواقع 3.43 ملايين نسمة في الضفة الغربية بما نسبته 61.7% من العدد الإجمالي، و2.127 مليون نسمة في قطاع غزة بنسبة 38.3%. ويعكس هذا التوزيع تحقيق معدل نمو سكاني سنوي قدره 1.2%، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 5.49 ملايين في نهاية سنة 2024.

ويعود النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة أساساً إلى الزيادة في عدد سكان الضفة الغربية، إذ ارتفع عددهم من نحو 3.36 ملايين نسمة نهاية سنة 2024 إلى قرابة 3.43 ملايين نسمة نهاية سنة 2025. وفي المقابل، تراجع عدد سكان قطاع غزة من نحو 2.129 مليون نسمة نهاية سنة 2024 إلى نحو 2.127 مليون نسمة نهاية سنة 2025، وذلك نتيجة حرب الإبادة الجماعية التي تعرّض لها القطاع وما خلّفته من تداعيات ديموجرافية عميقة، حيث سُجِّل انخفاض فعلي

في عدد السكان قُدِّر بنحو 254 ألف فلسطيني، أي ما يعادل تراجعاً نسبته 10.6% خلال سنة 2025 مقارنةً بتقديرات ما قبل الحرب.[3]

كما ويُفسَّر التراجع الحاد في عدد سكان قطاع غزة في سنة 2025 في ضوء الخسائر البشرية الواسعة وحركة النزوح القسري الناتجتَيْن عن حرب الإبادة الجماعية التي تعرّض لها القطاع. ووفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، فقد استُشهد 70,942 فلسطينياً في قطاع غزة، من بينهم 18,592 طفلاً و12,400 امرأة، إضافة إلى نحو 11 ألف مفقود، فيما أُصيب قرابة 171,195 مواطناً حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2025. كما غادر القطاع أكثر من 100 ألف فلسطيني منذ بداية العدوان الإسرائيلي الغاشم والمتواصل منذ السابع من أكتوبر 2023، الأمر الذي أسهم بصورة مباشرة في تعميق التحولات الديموجرافية التي شهدها قطاع غزة في نهاية سنة 2025.[4]

أما بالنسبة لتوزيع المواطنين على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2025، فيجدر التنويه إلى أنّ التوزيع المتعلّق في محافظات قطاع غزة أدناه هو توزيع افتراضي، حيث إنّ الاحتلال أنشأ واقعاً جديداً نتيجة عملية التهجير الداخلي المنهج التي قام بها في أثناء معركة طوفان الأقصى، والتي أدّت إلى تكدّس أعداد هائلة من أبناء القطاع في مناطق محددة، وخصوصاً في المنطقة الوسطى. وبناء على ما سبق، تشير البيانات إلى أنّ محافظة الخليل تضم أكبر عدد من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (874.3 ألف نسمة، أي ما يشكل 15.7% من مواطني الضفة والقطاع)، تليها محافظة غزة (718.1 ألف نسمة بنسبة 12.9% من الإجمالي)، ثم محافظة القدس (518.1 ألف نسمة، بما يقارب 9.3% من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة). وفي المقابل، سجّلت محافظة أريحا والأغوار أدنى نسبة، حيث بلغ عدد سكانها نحو 57.8 ألف نسمة (بنسبة 1% من إجمالي المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة). ويُظهر جدول 2/2 توزيع المواطنين في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 2/2: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتَي 2024 و2025 (بالألف نسمة)[5]

المحافظة	2024		2025	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	**3,360.6**	**61.2**	**3,430.1**	**61.7**
جنين	363.5	6.6	370.5	6.7
طوباس والأغوار الشمالية	70.9	1.3	72.4	1.3
طولكرم	211.3	3.8	214.8	3.9
نابلس	443.7	8.1	451.7	8.1
قلقيلية	131.1	2.4	133.9	2.4
سلفيت	88.8	1.6	90.8	1.6
رام الله والبيرة	381.2	6.9	388.6	7.1
أريحا والأغوار	56.7	1.1	57.8	1
القدس	507.8	9.2	518.1	9.3
بيت لحم	252.2	4.7	257.1	4.6
الخليل	853.4	15.5	874.3	15.7
قطاع غزة	**2,129.7**	**38.8**	**2,127**	**38.3**
شمال غزة*	422.7	7.7	422.1	7.6
غزة*	719.2	13.1	718.1	12.9
دير البلح*	301.9	5.5	301.5	5.4
خانيونس*	422.7	7.7	422.1	7.6
رفح*	263.5	4.8	263.1	4.7
الضفة الغربية وقطاع غزة	**5,490.3**	**100**	**5,557.1**	**100**

ملاحظة: توجد فروقات طفيفة ناتجة عن عمليات التقريب.

* توزيع افتراضي.

ويمكن وصف المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنّه مجتمع فتي، حيث إنّ أكثر من ثلث السكان (36.3%) تقل أعمارهم عن 15 عاماً، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ بلغت النسبة 34.6% في الضفة الغربية مقابل 39.1% في قطاع غزة في نهاية

سنة 2025. وتشير الإحصاءات إلى أنّ العمر الوسيط (وهو العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من حيث العدد، بحيث نصف السكان أصغر من هذا العمر والنصف الآخر أكبر منه) قد ارتفع خلال السنوات (2010–2025) من 18.5 عاماً إلى 21.6 عاماً. وعند مقارنة البيانات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل خلال الفترة نفسها، يظهر أنّ العمر الوسيط في الضفة الغربية ارتفع من 19.4 عاماً في سنة 2010 إلى 22.9 عاماً في سنة 2025، بينما شهد قطاع غزة زيادة في العمر الوسيط من 17.2 عاماً في سنة 2010 إلى 19.8 عاماً في سنة 2025، ما يعكس الفروق الديموجرافية بين القطاعَيْن والتغيرات التدريجية في الهيكل العمري للسكان.[6]

من جهة أخرى، لا تمثّل فئة كبار السن (60 عاماً فأكثر) نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، إذ بلغت نسبتهم 6.1% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 2025، الأمر الذي يؤكّد استمرار الطابع الفتي للمجتمع وارتفاع عدد المُعالين فيه. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم (60 عاماً فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 340.5 ألف نسمة. ويتركّز معظم هؤلاء في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد كبار السن (60 عاماً فأكثر) نحو 232.9 ألف نسمة (6.7% من إجمالي سكان الضفة الغربية)، مقابل نحو 107.6 ألف نسمة في قطاع غزة، أي ما يشكل 5% من سكان القطاع.[7]

وأظهرت بيانات سنة 2023 (حيث لا تتوفر بيانات لسنتَي 2024 و2025)، لفترة ما قبل العدوان على القطاع، أنّ نحو 76% من كبار السنّ (60 عاماً فأكثر) يعانون من أمراض مزمنة، بواقع 75% في الضفة الغربية مقابل 78% في قطاع غزة، مع وجود فروق بين الجنسين، حيث بلغت النسبة 70% بين الذكور و82% بين الإناث. وتعكس هذه المؤشرات تحديات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السنّ في الضفة والقطاع، خصوصاً في ظلّ التركيب السكاني الشاب للمجتمع. ويعد كبار السنّ المصابون بالأمراض المزمنة والجرحى في قطاع غزة من أكثر الفئات تضرراً نتيجة حرب الإبادة الجماعية على القطاع، إذ يواجهون تحديات كبيرة تهدّد استقرار حالتهم الصحية بسبب انقطاع الأدوية، وتعطّل خدمات الرعاية الصحية، وصعوبة الوصول إلى المستشفيات ومراكز الرعاية، خصوصاً في ظلّ تدمير جزء كبير من هذه المنشآت أو توقّفها عن العمل. ووفقاً لبيانات خلية تنسيق فرق الإسعاف الطبي Emergency Medical Teams Coordination Cell (EMTCC) ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO)، فقد بلغ عدد الأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة ويواجهون خطر تفاقم حالتهم الصحية 58,915 مريضاً، منهم 14,469 حالة تتطلب إخلاءً طبياً عاجلاً، يوجد بينهم 2,497 حالة من كبار السنّ، منهم 1,380 مريض سرطان و126 مريض كلى، وذلك حتى 2024/9/8.[8]

كما أظهرت بيانات سنة 2023 أنّ نحو 29% من كبار السنّ (60 عاماً فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة لم ينهوا أيّ مرحلة تعليمية، بواقع 18% من الذكور و39% من الإناث. وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة كبار السنّ الذين أكملوا مرحلة المتوسط فأعلى 18% فقط. أما فيما يتعلّق بمشاركة كبار السن في سوق العمل، فبلغت 18% في الضفة الغربية خلال سنة 2024، مقابل 5% في قطاع غزة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2023، ما يعكس محدودية اندماج هذه الفئة في النشاط الاقتصادي وتأثير ذلك على مستوى استقلالهم المعيشي والاجتماعي.[9]

أما فيما يتعلّق بتوزيع السكان حسب الجنس، فقد بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 2025 نحو 2.81 مليون ذكر مقابل 2.74 مليون أنثى، أي بنسبة مقدارها 102.6 ذكور لكل مئة أنثى. وعلى مستوى المنطقة، فقد بلغ عدد الذكور في قطاع غزة نحو 1.07 مليون ذكر مقابل 1.06 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 101.1 ذكور لكل مئة أنثى. وفي المقابل، سجَّلت الضفة الغربية عدداً قدره 1.74 مليون ذكر مقابل 1.69 مليون أنثى، بنسبة جنس أعلى نسبياً بلغت 103.5 ذكور لكل مئة أنثى، ما يعكس تبايناً محدوداً في التركيب النوعي للسكان بين المنطقتين.[10]

وتشير البيانات إلى أنّ نسبة الإعالة، وهي عدد الأشخاص المُعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل (15–64 عاماً)، في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 78.7 سنة 2010 إلى 66.7 سنة 2025. وعلى مستوى المنطقة، يُلاحظ وجود فارق ملحوظ بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ تراجعت نسبة الإعالة في الضفة الغربية من 73.7 سنة 2010 إلى 63.1 سنة 2025، في حين تراجعت نسبة الإعالة في قطاع غزة من 87.4 سنة 2010 إلى 72.8 سنة 2025، ما يعكس استمرار ارتفاع عبء الإعالة في القطاع مقارنة بالضفة الغربية بالرغم من اتجاهه التنازلي.[11]

فيما يتعلّق بالمؤشرات الديموجرافية المرتبطة بالبقاء على قيد الحياة، تُظهر البيانات استمرار التحسّن النسبي في مستويات البقاء على قيد الحياة لدى الفلسطينيين، مع وجود تباينات محدودة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ بلغ توقّع البقاء على قيد الحياة عند الولادة سنة 2023 نحو 73.6 عاماً للذكور و75.8 عاماً للإناث في الضفة الغربية، مقابل 72.9 عاماً للذكور و75.1 عاماً للإناث في قطاع غزة، بما يعكس فجوة طفيفة لصالح الضفة الغربية. ويُعزى هذا التحسّن إلى تطوّر نسبي في الخدمات الصحية، وانخفاض معدلات الوفيات، ولا سيّما وفيات الرضع، التي سجّلت خلال الفترة (2015–2019) نحو 11.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الضفة الغربية و12.7 حالة في قطاع غزة، إلى جانب انخفاض معدل الوفيات الخام إلى 3.9 حالة وفاة لكل ألف من السكان في الضفة الغربية سنة 2025، وبحسب البيانات المتوفرة لسنة 2023

بلغ المعدل 3.7 حالة وفاة لكل ألف من السكان في قطاع غزة، الأمر الذي أسهم مجتمِعاً في رفع متوسط العمر المتوقَّع وتعزيز فرص البقاء على قيد الحياة (انظر جدول 2/3).

ويُلاحظ انخفاض في معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6% سنة 2000 إلى 1.2% سنة 2025. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أنّ معدل الزيادة الطبيعية للسكان سنة 2025 انخفض في قطاع غزة إلى نسبة سلبية بلغت 0.13% بينما انخفض إلى 2.1% في الضفة الغربية (انظر جدول 2/3).

كما تُظهر بيانات سنة 2023 اتجاهاً واضحاً نحو تراجع متوسط حجم الأسرة الفلسطينية، إذ انخفض في الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعتين من 5.8 أفراد سنة 2007 إلى 4.9 أفراد سنة 2023. وعلى مستوى المنطقة، تراجع متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 5.5 أفراد سنة 2007 إلى 4.7 أفراد سنة 2023، في حين انخفض في قطاع غزة من 6.5 أفراد سنة 2007 إلى 5.3 أفراد سنة 2023،[12] بما يعكس تحولات ديموجرافية واجتماعية واقتصادية عميقة، تأثّرت على نحو خاص بالظروف المعيشية الضاغطة والتغيرات البنيوية التي شهدها المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة.

فيما يتعلّق بمؤشر كثافة السكن، أي عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، تُظهر بيانات سنة 2022 تفاوتاً واضحاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تسجّل كثافة السكن في قطاع غزة مستويات أعلى مقارنة بالضفة الغربية. فقد بلغ متوسط كثافة السكن في قطاع غزة نحو 1.7 فرداً لكل غرفة، مقابل 1.4 فرداً لكل غرفة في الضفة الغربية، بينما بلغ المتوسط العام في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً نحو 1.5 فرداً لكل غرفة، الأمر الذي يعكس الضغوط السكنية في القطاع. وفي السياق ذاته، تشير البيانات إلى أنّ نحو 81% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن مملوكة لأحد أفراد الأسرة، مع تباين ملحوظ بين المنطقتين؛ إذ ترتفع نسبة ملكية المساكن في الضفة الغربية إلى 87.3%، مقابل 69.8% في قطاع غزة،[13] بما يعكس اختلافات بنيوية في أنماط السكن والقدرة على التملّك بين المنطقتين.

وتشير حالات الزواج المسجَّلة إلى استمرار تراجع عدد عقود الزواج المسجّلة في الضفة الغربية خلال سنة 2023، حيث بلغ عددها 21,420 عقداً، مقارنة بـ 24,263 عقداً في سنة 2022، أي بانخفاض مقداره 2,843 عقداً. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه البيانات تقتصر على الضفة الغربية فقط، في ظلّ عدم توفّر بيانات محدّثة لقطاع غزة نتيجة حرب الإبادة الجماعية وتوقّف عمل المحاكم الشرعية خلال فترة الحرب، وهو ما يَحُوْل دون احتساب مؤشرات الزواج على مستوى الأراضي الفلسطينية ككل، ويعكس في الوقت ذاته عمق التداعيات الاجتماعية والديموجرافية

للحرب والظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة. وفي هذا السياق، يمكن الاستئناس ببيانات سنة 2022 باعتبارها آخر بيانات شاملة، حيث بلغ عدد عقود الزواج المسجَّلة في الضفة الغربية وقطاع غزة آنذاك 43,430 عقداً في المحاكم الشرعية والكنائس، توزّعت بواقع 24,263 عقداً في الضفة الغربية و19,167 عقداً في قطاع غزة، بما يُبرز التباين الجغرافي في حجم عقود الزواج بين المنطقتَيْن.[14]

وفيما يتعلّق بمؤشرات التعليم، تُظهر بيانات 2023 أنّ معدل الأميّة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 2.1% من إجمالي الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. ويُلاحظ أنّ هذه النسبة شَهِدَت انخفاضاً لدى كِلا الجنسَيْن خلال العقود الأخيرة، على الرغم من استمرار الفجوة بين الذكور والإناث؛ إذ بلغت نسبة الأمية 3.2% بين الإناث مقابل 1.1% بين الذكور سنة 2023، مقارنةً بـ 20.3% لدى الإناث و7.8% لدى الذكور سنة 1997. ويعكس هذا المسار التنازلي تراجع معدل الأميّة في فلسطين بنحو 85% خلال ما يزيد على عقدَيْن، بما يدل على تحسّن ملموس في مستويات الالتحاق بالتعليم الأساسي ومحو الأميّة. وعلى المستوى الجغرافي، بلغ معدل الأميّة بين الفلسطينيين (15 عاماً فأكثر) 2.1% في الضفة الغربية سنة 2024، بينما بلغ 1.9% في قطاع غزة بحسب البيانات المتوفرة لسنة 2023. وتُعدّ هذه المعدلات من بين الأدنى عالمياً، لا سيّما عند مقارنتها بمعدل الأميّة في دول غرب آسيا وشمال إفريقيا الذي بلغ 19% سنة 2022 وفق بيانات معهد اليونسكو للإحصاء UNESCO Institute for Statistics، بواقع 24.6% بين الإناث و13.7% بين الذكور. أما على الصعيد العالمي، فقد بلغ معدل الأمية بين الأفراد (15 عاماً فأكثر) 13%، بواقع 16.2% بين الإناث و9.7% بين الذكور،[15] الأمر الذي يبرز التقدّم النسبي الذي حقّقته فلسطين في مجال التعليم ومحو الأميّة مقارنة بالمحيطَيْن الإقليمي والدولي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة تعرّض خلال سنة 2024 وحتى مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2025 لدمار غير مسبوق، وبصورة أكثر حدّة في قطاع غزة، نتيجة الاستهداف الواسع والممنهج للمؤسسات التعليمية، حيث جرى تدمير أكثر من 179 مدرسة حكومية تدميراً كاملاً، في حين تعرّضت 218 مدرسة للقصف أو التخريب، من بينها 118 مدرسة حكومية و100 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا. وفي الضفة الغربية، واجهت المدارس نمطاً متكرراً من المداهمات وإخطارات وأوامر الهدم، شمل تنفيذ عمليات هدم فعليّة، بما يعكس تصعيداً ممنهجاً في القيود المفروضة على البيئة التعليمية.[16]

وعلى مستوى التعليم العالي، تعرّض 63 مبنى جامعياً في قطاع غزة للتدمير الكامل، في حين شَهِدَت 8 جامعات في الضفة الغربية مداهمات متكرّرة وأعمال تخريب، الأمر الذي أسهم في تعطيل العملية الأكاديمية وتقويض البنية التحتية للتعليم العالي. ولم يقتصر الاستهداف على

المنشآت التعليمية، بل امتد ليشمل العنصر البشري؛ إذ بلغت الخسائر البشرية في قطاع التعليم 18,879 شهيداً من الطلبة، من بينهم 18,863 من طلبة المدارس في قطاع غزة، إضافة إلى 1,399 طالباً جامعياً، و797 معلماً وإدارياً، إلى جانب 241 موظفاً في قطاع التعليم العالي،[17] بما يعكس استهدافاً مباشراً وممنهجاً لقطاع التعليم بمختلف مستوياته، وما يحمله ذلك من تداعيات استراتيجية عميقة على رأس المال البشري ومستقبل التنمية الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 2/3: ملخص لأهم المؤشّرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[18]

المؤشر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
الكثافة السكانية المقدَّرة (فرد/ كم²) (2024)		5,836	594	911
معدل الزيادة الطبيعية (2025) (%)		2.1	0.13–	1.2
متوسط حجم الأسرة (2024)		4.7	5.3 (2023)	4.9 (2023)
توقّع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2023)		73.6	72.9	73.3
توقّع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2023)		75.8	75.1	75.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) (2025)		25.9	31.1	28
معدل الوفيات الخام (وفاة لكل ألف من السكان) (2025)		3.9	3.7 (2023)	3.7 (2023)
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2019–2015)		11.7	12.7	12.1
متوسط عدد الغرف في المسكن		3.6 (2024)	3.5 (2022)	3.5 (2022)
نسبة الأفراد (%) (2025)	0–14 عاماً	34.6	39.1	36.3
	الشباب 15–29 عاماً	27.5	27.9	27.6
	30–59 عاماً	31.2	28	30
	المسنين 60 عاماً فأكثر	6.7	5	6.1
متوسط كثافة المسكن (فرد/ غرفة) (2024)		1.4	1.7 (2022)	1.5 (2022)

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة 2025 (%)

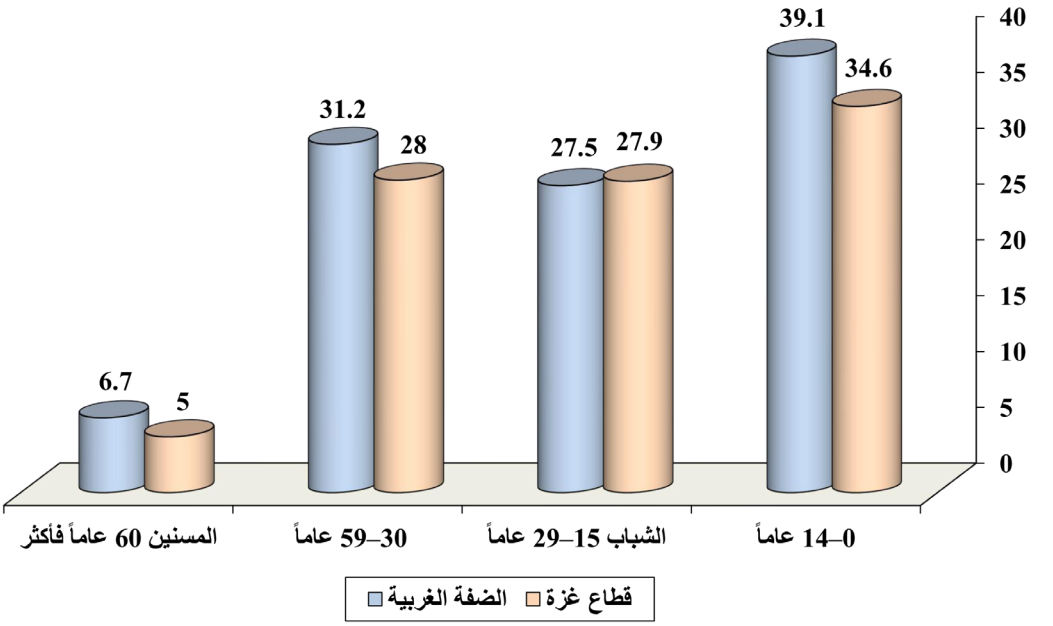

ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنّ عدد الفلسطينيين المقدَّر في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ في نهاية سنة 2025 نحو 1.855 مليون نسمة، مقارنةً بنحو 1.793 مليون نسمة سنة 2024. وتُظهر البيانات المتوفرة حول التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في "إسرائيل" في سنة 2023 أنّ هذا المجتمع يتّسم بخصائص المجتمع الفَتِي، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً 30.8% للذكور و29.7% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر نحو 5.1% للذكور و6.3% للإناث (انظر جدول 2/4).

وحسب البيانات المتوفّرة في نهاية سنة 2023، بلغت الخصوبة لدى الفلسطينيات في أراضي 1948 "إسرائيل" نحو 2.75 مولود لكل امرأة، وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4.17 أفراد لكل أسرة. وتشير البيانات إلى أنّ معدل المواليد الخام بلغ نحو 21.6 مولوداً لكل ألف نسمة، في حين بلغ معدل الوفيات الخام نحو 3.2 حالة وفاة لكل ألف نسمة، كما بلغ معدل وفيات الرضع نحو 5.1 حالات وفاة لكل ألف مولود حي. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، ولا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقّتة في "إسرائيل"، حيث تقوم "إسرائيل" بحصر جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب بشكل عام (انظر جدول 2/4).

ومن الجدير بالذكر أنّ المجتمع الفلسطيني في أراضي 1948 "إسرائيل" شَهِدَ ارتفاعاً ملحوظاً في جرائم القتل خلال سنتَي 2024 و2025؛ حيث بلغ عدد القتلى نحو 230 حالة في سنة 2024، ثم ارتفع مجدداً ليتراوح بين 241 و252 حالة في سنة 2025، وهو أعلى مستوى مسجَّل في تاريخ المجتمع الفلسطيني داخل "إسرائيل". ويُظهر هذا التصاعد مقارنة بما سبق أنّ عدد جرائم القتل كان 120 حالة في سنة 2022، وتضاعف تقريباً في سنة 2023 ليصل إلى 244 حالة قتل، وهو رقم قياسي آنذاك.[19] ويعود هذا الاتجاه التصاعدي إلى انتشار العنف المسلح، وعصابات الجريمة المنظَّمة، وضعف الردع القضائي وانتشار الأسلحة غير القانونية، مما أسهم في شعور متزايد بانعدام الأمان، وإيجاد أزمة اجتماعية وأمنية واضحة داخل المجتمع الفلسطيني في أراضي 1948.

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) نهاية سنة 2024، فإنّ عدد المسلمين من فلسطينيي الـ 48 (الذين يُشكّلون الغالبية من العرب) بلغ نحو 1.82 مليون شخص بنسبة 86%، بينما بلغ عدد المسيحيين نحو 143 ألف شخص بنسبة 6.8%، في حين بلغ عدد الدروز 153 ألفاً بنسبة 7.2%.[20]

ج. الأردن:

يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الأردن في نهاية سنة 2025 بنحو 4.88 ملايين نسمة، مقارنةً بنحو 4.79 ملايين نسمة في نهاية سنة 2024. ويُشكّل معظمهم من حملة الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية)، كما هو مبيَّن في جدول 2/1.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، بلغ معدل النمو السكاني السنوي في الأردن نحو 1.9% لسنة 2024، مع توقّعات باستمرار هذا المعدّل حتى نهاية سنة 2025. ويشمل هذا المعدّل جميع السكان الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية. وتشير البيانات إلى أنّ الأردن شَهِدَ خلال الفترة 2020–2025 استمراراً في التحولات الديموجرافية المهمة، حيث واصل معدّل الإنجاب للنساء الأردنيات في الفئة العمرية (15–49 عاماً) تراجعه، مسجلاً 2.3 طفل لكل امرأة في سنة 2024، بعد أن كان 3.03 سنة 2016. كما أظهرت البيانات أنّ معدل وفيات الرضع بلغ نحو 14 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، فيما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر نحو 15 وفاة لكل ألف مولود حي، وذلك لسنة 2023.[21] ومن المرجَّح أن يكون الأردنيون من أصول فلسطينية لديهم معدلات الخصوبة والوفيات المشار إليها نفسها للسكّان الأردنيين بشكل عام.

وتشير سجلات وكالة الأونروا إلى أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين لديها حتى نهاية سنة 2024 بلغ نحو 5.914 مليون لاجئ فلسطيني، منهم نحو 2.371 مليون لاجئ مقيم في الأردن

موزّعين على عشرة مخيمات تابعة للاجئين الفلسطينيين، أي ما يُمثّل نحو 40% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى الأونروا.[22]

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 582,746 نسمة نهاية سنة 2024، مقارنة بـ 586,842 نهاية سنة 2023، موزّعين على تسعة مخيمات رسميّة وعدد من التجمعات الفلسطينية غير الرسمية في مختلف المناطق السورية.[23] ومن الجدير بالذكر، أنّ هذه الأرقام تقديرية ولا تعكس بالضرورة عدد المقيمين الفعليين، إذ إنّ الكثير من اللاجئين الذين غادروا سورية ما تزال أسماؤهم محفوظة في سجلات الوكالة.

وفي أعقاب التطورات السياسية التي شهدتها سورية مع انتقال السلطة عقب سقوط حكومة بشار الأسد أواخر سنة 2024، ساد مناخٌ من الارتياح الحذر في الإقليم، تزامن مع وقفٍ مؤقّت لإطلاق النار بين "إسرائيل" وحزب الله في لبنان، بعد موجة من التصعيد العسكري والنزوح الواسع. وهو ما انعكس على تصورات اللاجئين الفلسطينيين بإمكانيّة تحسّن الأوضاع وفتح آفاق محدودة للعودة، ولو في ظلّ ظروف غير مستقرة. وقد أسهم هذا السياق الإقليمي والسياسي، بالرغم من استمراره محفوفاً بالهشاشة وعدم اليقين، في تحفيز تحرّكات سكانية ملحوظة، إذ تجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى سورية وداخلها خلال النصف الأول من سنة 2025 نحو 29 ألف لاجئ، وهو ما يزيد على ضعف إجمالي العائدين خلال السنوات الخمس السابقة مجتمعة (نحو 14 ألف لاجئ). وتعود دوافع هذه العودة، بدرجة أساسية، إلى العجز المتزايد عن تحمّل تكاليف الإيجار في أماكن النزوح، إضافة إلى الرغبة في لمّ شمل الأسر، حتى وإن كانت العودة إلى مناطق ما تزال تعاني من دمار جزئي في المساكن، وافتقار بعض الأحياء إلى الجدران أو الكهرباء، وتضرّر واسع في البنية التحتية والخدمات العامة. وعلى الرغم من هذا الحراك، فقد ترافقت العودة مع تدهور حاد في الأوضاع المعيشية، إذ تفاقم انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية من 56% سنة 2023 إلى 63% سنة 2024، ليصل إلى مستوى غير مسبوق بلغ 92% سنة 2025، بما يعكس استمرار هشاشة البيئة الإنسانية والاقتصادية التي تمت فيها هذه العودة.[24]

وبحسب تقرير نشرته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في شباط/ فبراير 2026، فإنّ نحو 40% من اللاجئين الفلسطينيين في سورية ما زالوا في حالة نزوح خلال سنة 2025. كما أشار التقرير إلى أنّ الضحايا الفلسطينيين في سورية خلال سنة 2025 سقطوا بالقصف الإسرائيلي بنسبة 38%، والتفجيرات بنسبة 19%، والاشتباكات والاغتيالات بنسبة 14% لكل منهما. كما قدّر التقرير عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان بنحو 23 ألف شخص،

يعيش أكثر من 80% منهم تحت خط الفقر المدقع بسبب الأزمة الاقتصادية اللبنانية وتراجع المساعدات الإنسانية.[25]

وفي المجال الصحي، أشار تقرير مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية إلى أنّ أكثر من 779 ألف لاجئ بحاجة لمساعدات صحية، مع غياب خدمات الإسعاف والأدوية في العديد من المناطق كمخيم اليرموك الذي ما زال يعاني من استمرار قرار حلّ اللجنة المحلية للمخيم منذ سنة 2018.[26]

أما في الشمال السوري، فوثّق تقرير المجموعة وجود 1,488 عائلة في مناطق إدلب وريف حلب الشمالي تعيش في أوضاع توصف بالصعبة؛ أما في مخيمَي دير البلوط والمحمدية بريف عفرين فهناك 80 عائلة فلسطينية مهجّرة من جنوبي دمشق داخل خيام مؤقّتة تفتقر إلى الخدمات الصحية الكافية.[27]

هـ. لبنان:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين لدى الأونروا في لبنان 486,269 نسمة نهاية سنة 2024، مقارنة بـ 493,201 نهاية سنة 2023.[28] إلا أنّ العدد الفعلي للاجئين المقيمين في لبنان بلغ 231,515 نسمة، 12.1% منهم يحملون الجنسية اللبنانية، وذلك بحسب ما أظهرت نتائج عمليّة تحقّق رقمي للهويّة أجرتها وكالة الأونروا خلال الفترة من منتصف 2023 إلى منتصف 2025. وذكر تقرير موجز عن النتائج أنّ هناك 204,420 فلسطيني مُسجّل لدى الوكالة في لبنان، إضافة إلى 23,451 مقيم في لبنان ولكن مسجّل لدى الوكالة في أماكن عملها الأخرى، بالإضافة إلى 3,644 مُسجَّلون كأشخاص آخرين. وبيّن التقرير توزيعاً نسبيّاً متوازناً بين الذكور والإناث، كما شكّل الأطفال دون سنّ 18 عاماً نحو 33% من إجمالي عدد اللاجئين، في حين شكّل كبار السن نحو 10%، ما يعكس بنية سكانية شابة لدى اللاجئين الفلسطينيين تعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الاجتماعي والخدمات الإنسانية.[29]

ويتوزّع اللاجئون في لبنان بين المخيمات الرسمية والمجتمعات الفلسطينية، وخصوصاً في مناطق الجنوب. ويعيش كثيرون منهم في أوضاع مكتظة، في ظلّ ضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر؛ إذ تُشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 80% من اللاجئين المقيمين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، وسط تدهور اقتصادي واسع النطاق، حيث استفاد 94% منهم من خدمة واحدة أو أكثر من خدمات الوكالة خلال فترة التحقّق. وتُبرز هذه الخصائص الديموجرافية، بما في ذلك الهيكل العمري الشاب، ارتفاع نسب الأسر الصغيرة، والاعتماد المكثّف على الخدمات الإنسانية كعوامل رئيسيّة تؤكّد هشاشة الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين

في لبنان، مع استمرار القيود القانونية على العمل وامتلاك العقار، ما يحدّ من فرص اندماجهم واستقرارهم على المدى الطويل.[30]

ووفق بيانات التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان لسنة 2017 (وهو آخر تعداد رسمي متاح حتى الآن)، بلغت نسبة الأفراد دون سنّ 15 عاماً نحو 29% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين، في حين بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) نحو 6.4%، ما يعكس بنية سكانية يغلب عليها الطابع الشاب. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان نحو 4 أفراد، في حين وصلت نسبة الأسر التي ترأسها نساء إلى 17.5%، وهو مؤشّر ذو دلالات اجتماعية واقتصادية مهمة في سياق الهشاشة المعيشية. ومن ناحية الخصوبة، بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية نحو 2.7 مولوداً لكل امرأة، وهو ما يعكس استمرار النمو السكاني الطبيعي ضمن بيئة تعاني من قيود هيكلية على فرص العمل والدخل والخدمات الأساسية.[31]

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل الشروع في مقارنة بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية الواردة في جدول 2/4، تجدر الإشارة إلى أنّ بعض البيانات المتاحة تعود إلى سنوات مختلفة، الأمر الذي قد يحدّ جزئياً من دقّة المقارنة. ومع ذلك، تظلّ هذه المعطيات ذات قيمة تحليلية بوصفها مؤشّرات عامة تعكس الاتجاهات السكانية السائدة، وذلك استناداً إلى أحدث الإحصاءات المتوفّرة. وفي هذا السياق، يمكن تلخيص أبرز الملاحظات على النحو الآتي:

- أنّ نسبة صغار السِنّ للفلسطينيين (15 عاماً فأقل) هي أعلى ما تكون في الأردن بنسبة 39.9% (سنة 2011)، تليها في قطاع غزة حيث بلغت 39.1% سنة 2025، ثم مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 36.3%. في المقابل، تُسجَّل أدنى نسبة لصغار السِنّ بين الفلسطينيين في لبنان (29% سنة 2017)، وكذلك في فلسطين المحتلة سنة 1948، حيث بلغت 30.8% بين الذكور و29.7% بين الإناث سنة 2023، ما يعكس تفاوتاً واضحاً في البنية العمرية بين التجمعات الفلسطينية المختلفة.

- تشير نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) إلى أنّ أعلى القيم سُجِّلت في لبنان (6.4%)، تليها فلسطين المحتلة سنة 1948، حيث بلغت 5.1% بين الذكور و6.3% بين الإناث، ثم سورية (4.4%)، فالضفة الغربية (4.2%). في المقابل، سُجِّلت أدنى نسبة في قطاع غزة (3%)، وهو ما يؤكّد الطابع الفتيّ للهيكل العمري في القطاع مقارنة ببقية التجمعات الفلسطينية.

- تُبيّن نسبة الجنس (عدد الذكور لكل مئة أنثى) وجود تقارب نسبي في معظم المناطق، إذ بلغت 103.5 في الضفة الغربية و101.1 في قطاع غزة و102.6 في مجموع الضفة الغربية وقطاع

غزة سنة 2025، بينما سُجّلت في فلسطين المحتلة سنة 1948 نسبة 103.1. كما بلغت نسبة الجنس في سورية 100.4، وفي لبنان 102، ما يشير إلى توازن نسبي في التركيب النوعي للسكان الفلسطينيين، مع ميل طفيف لزيادة الذكور في بعض المناطق.

- فيما يتعلّق بمعدل المواليد الخام، يبرز قطاع غزة بوصفه الأعلى بمعدل 31.1 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2025، تليه الأردن وسورية (29.2 لكل ألف سنة 2010)، ثم الضفة الغربية (25.9)، فلبنان (25.8)، في حين سُجِّل أدنى معدل في فلسطين المحتلة سنة 1948 (21.6). ويتّسق هذا النمط مع الاتجاه العام للخصوبة المرتفعة في غزة، بما يفرض ضغوطاً سكانية متزايدة على قطاع يعاني من محدودية الموارد واستمرار الحصار.
- تشير بيانات معدل الوفيات الخام إلى ارتفاع نسبي في مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 3.7 حالات وفاة لكل ألف من السكان، مقارنة بـ 3.9 في الضفة الغربية و3.7 في قطاع غزة، في حين بلغ المعدل في فلسطين المحتلة سنة 1948 نحو 3.2. وتعكس هذه المؤشرات الأثر التراكمي للظروف السياسية والاقتصادية والصحية الصعبة، ولا سيّما في الضفة والقطاع.
- يوضّح معدل الخصوبة الكلي استمرار المستويات المرتفعة نسبياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ 3.8 مولوداً لكل امرأة في الضفة الغربية، و3.9 في قطاع غزة خلال الفترة 2017–2019، مقارنة بـ 2.75 في فلسطين المحتلة سنة 1948، و2.6 في الأردن، و2.5 في سورية، و2.7 في لبنان، ويعكس ذلك تبايناً واضحاً في السلوك الإنجابي بين الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية وخارجها.
- أما متوسط حجم الأسرة، فقد بلغ أعلى مستوياته في قطاع غزة بواقع 5.3 أفراد للأسرة الواحدة سنة 2023، يليه الأردن (5.1)، ثم مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة (4.9)، فالضفة الغربية (4.7)، بينما انخفض في فلسطين المحتلة سنة 1948 إلى 4.17، وفي سورية إلى 4.1 (2010)، وفي لبنان إلى 4 أفراد، وهو ما يعكس أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التحضر على أنماط المعيشة الأسرية.

جدول 2/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[32]

المؤشر	الضفة الغربية (2025)	قطاع غزة (2025)	مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة (2025)	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل" (2023)	الأردن	سورية (2010–2009)	لبنان (2017)
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	34.6	39.1	36.3	30.8 ذكور 29.7 إناث	39.9 (2011)	33.1	29
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	4.2	3	3.7	5.1 ذكور 6.3 إناث	4.3 (2011)	4.4	6.4
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.5	101.1	102.6	103.1	–	100.4	102
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	25.9	31.1	28	21.6	29.2 (2010)	29.2	25.8
معدل الوفيات الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.9	3.7 (2023)	3.7 (2023)	3.2	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.8 (2019–2017)	3.9 (2019–2017)	3.8 (2019–2017)	2.75	2.3 (2024)	2.5	2.7
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.7 (2024)	5.3 (2023)	4.9 (2023)	4.17	5.1 (2011)	4.1	4

(–): لا يوجد قيمة.

3. اللاجئون الفلسطينيون:

على الرغم من صعوبة تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم بدقة مطلقة، إلا أنّ الاستناد إلى مجموعة من المعطيات الرسمية يمكن أن يوفّر تقديرات تقريبية ومعقولة لهذه الأعداد. ويمكن الاستناد إلى تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في حجم انتشار الفلسطينيين حول العالم حتى نهاية سنة 2025؛ فوفقاً لهذه التقديرات، بلغ عدد الفلسطينيين في العالم نحو 15.49 مليون نسمة بنهاية كانون الأول/ ديسمبر 2025، يعيش منهم نحو 5.56 ملايين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، و1.86 مليون نسمة داخل فلسطين المحتلة سنة 1948، بينما تتركّز بقية الأعداد في الشتات. وتشير البيانات إلى أنّ عدد الفلسطينيين المقيمين في الشتات بلغ نحو 8.08 ملايين نسمة، منهم نحو 6.82 ملايين في الدول العربية، والباقون موزَّعون في دول أخرى حول العالم،[33] ما يعكس اتّساع رقعة التشتّت الفلسطيني نتيجة عوامل تاريخية وسياسية قسرية مستمرة.

وبالعودة إلى التقديرات السكانية القائمة على نسبة اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة 42.2% (وفقاً للتعداد العام للسكان سنة 2017)، يمكن احتساب أعداد اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى نهاية سنة 2025 بنحو 2.345 مليون نسمة، موزَّعين على نحو 913 ألف نسمة في الضفة الغربية بنسبة 26.3% من إجمالي عدد السكان، ونحو 1.432 مليون نسمة في قطاع غزة بنسبة 66.1% من إجمالي عدد السكان.[34] وتظل هذه الأرقام تقريبية نظراً لاختلاف مصادر البيانات والأعوام المرجعية، لكنّها تمثِّل أفضل تقدير كمي قائم على أحدث الإحصاءات المتوفرة.

وتُعدّ هذه الأرقام قريبة من بيانات وكالة الأونروا، التي أشارت إلى أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين في سجلاتها في الضفة الغربية بلغ نحو 918 ألف لاجئ نهاية سنة 2024، في حين قُدّر عددهم في قطاع غزة بنحو 1.556 مليون لاجئ (انظر جدول 2/5). ويمكن تفسير الفروقات بين التقديرات المختلفة بكون جزء من اللاجئين قد غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خارج فلسطين، في مقابل وجود أعداد من فلسطينيي الخارج من أبناء الضفة والقطاع ممن يحملون هوية "المواطنة" ويستطيعون العودة للإقامة فيهما.

ومن جهة أخرى، تشير التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن 150 ألف فلسطيني من فلسطينيي سنة 1948 ممن تعرّضوا للتهجير من مدنهم وقراهم الأصلية، إلا أنّهم بقوا داخل الحدود الجغرافية لفلسطين المحتلة سنة 1948. وبناءً على ذلك، يُقدَّر إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين بنحو 10.572 ملايين لاجئ، أي ما يعادل 68% من مجموع الفلسطينيين في العالم، وذلك وفق تقديرات نهاية سنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إحصاءات وكالة الأونروا تقتصر على الفلسطينيين الذين سجّلوا أنفسهم كلاجئين ضمن مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبناءً عليه، يجب مراعاة أنّ إحصاءاتها لا تعكس بدقة العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين في العالم، نظراً لاستثناء العديد من اللاجئين المقيمين خارج مناطق عمل الوكالة، بالإضافة إلى من يقيمون داخل هذه المناطق ولم يُسجّلوا لدى الوكالة لعدم حاجتهم إلى خدماتها. كما تستثني الإحصاءات اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إثر حرب 1967، بالإضافة إلى اللاجئين الذين اضطروا لمغادرة فلسطين تحت ظروف مختلفة غير مرتبطة بالحرب ومُنعوا من العودة.

وبالتالي، تُعدّ إحصاءات الأونروا خاصة باللاجئين المسجّلين فقط، ولا يمكن التعامل مع أرقامها على أنّها تمثّل العدد الكامل للاجئين منذ سنة 1948، باستثناء بعض الحالات في سورية ولبنان إلى حدّ ما. لذا فإنّ هذه الإحصاءات تعبّر بالأساس عن الأشخاص المسجّلين والذين يحق لهم تلقّي المساعدات والخدمات من الأونروا، وليس عن جميع اللاجئين الفلسطينيين.

ويُقدَّر مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين (مشمولاً الأشخاص المسجّلون الآخرون) في مناطق عمليات وكالة الأونروا الخمس حتى نهاية 2024 بنحو 6.729 ملايين نسمة، ويتوزّع هذا العدد بواقع 2.574 مليون لاجئ في الأردن بنسبة 38.2%، ونحو 2.913 مليون لاجئ في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 43.3%، منها 1.764 مليون في قطاع غزة بنسبة 26.2%، و1.149 مليون في الضفة الغربية بنسبة 17.1%. أما الباقي، ويُقدّر بنحو 1.242 مليون لاجئ بنسبة 18.5%، فيتواجد في سورية ولبنان. وبلغ عدد العائلات المسجّلة في مناطق عمليات الأونروا الخمس نحو 1.3 مليون عائلة، بمتوسط 5.3 أفراد لكل عائلة، وهو ما يعكس التركيبة الديموجرافية العامة للفلسطينيين المسجّلين لدى الوكالة، وقدرة الوكالة على تخطيط الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وفق هذه البيانات.[35]

وتظل أعداد اللاجئين الفلسطينيين تقديرية إلى حدٍّ كبير، لا سيّما بالنسبة للفلسطينيين المقيمين خارج مناطق عمليات وكالة الأونروا. ففي هذه المناطق لا تتوفّر إحصاءات رسمية دقيقة، ولا توجد بيانات واضحة حول معدلات النمو السكاني، الأمر الذي يُصعِّب معالجة قضية التكرار في الاحتساب، خصوصاً وأنّ اللاجئ قد ينتقل إلى أماكن عمل أو إقامة جديدة ويظلُّ مسجّلاً أو محسوباً في مكانه الأصلي. وينطبق هذا بشكل خاص على الفلسطينيين المقيمين في الأردن ولبنان وسورية، بالإضافة إلى أبناء الداخل الفلسطيني المقيمين في الخارج.

جدول 2/5: مؤشرات إحصائية حول اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها حتى نهاية 2024[36]

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	سورية	لبنان	المجموع
اللاجئون المسجلون	917,942	1,556,061	2,371,389	582,746	486,269	**5,914,407**
أشخاص مسجلون آخرون*	231,313	208,161	202,278	97,157	76,250	**815,159**
مجموع الأشخاص المسجلين	1,149,255	1,764,222	2,573,667	679,903	562,519	**6,729,566**
عدد المخيمات الرسمية	19	8	10	9	12	**58**
عدد المدارس	96	–	161	104	61	**422**
عدد التلاميذ	47,157	–	104,336	50,541	37,972	**240,006**
عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية	43	7	25	24	27	**126**

* يقصد بالأشخاص المسجّلين الآخرين: الزوجات والأزواج والأبناء غير اللاجئين، وأعداد من الفقراء في منطقتَي القدس وغزة، ...إلخ.

الفلسطينيون المسجَّلون في سجلات الأونروا نهاية 2024

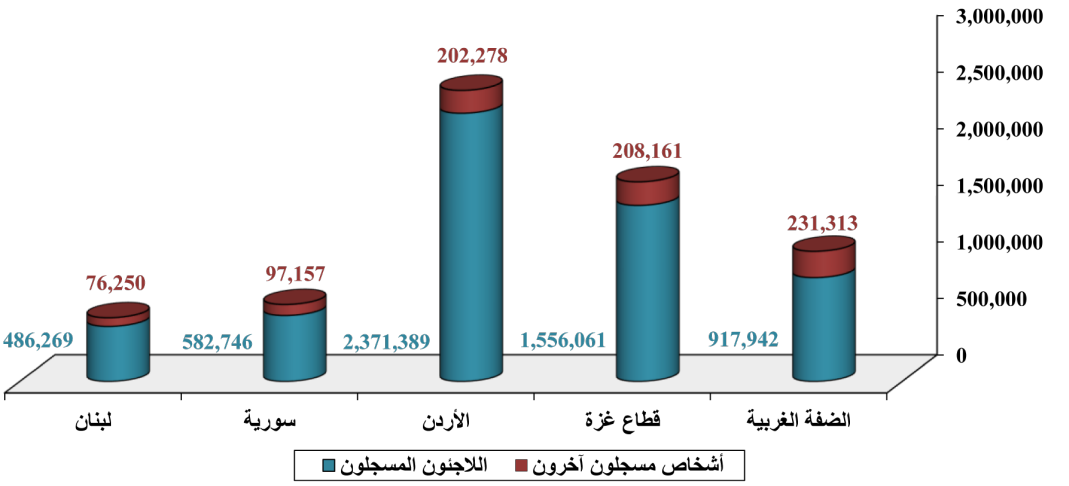

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في الأونروا حسب المنطقة نهاية 2024

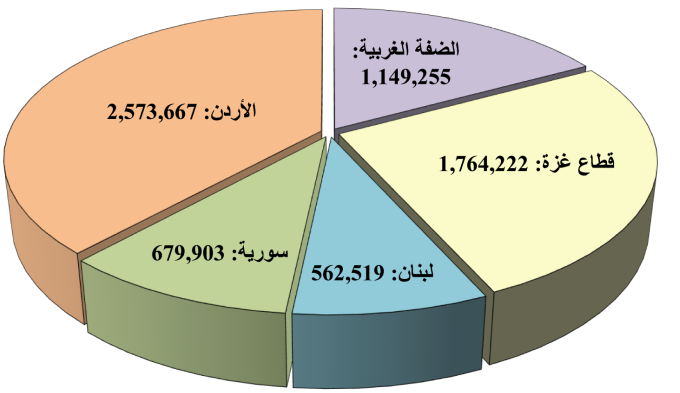

تشير البيانات الواردة في جدول 2/6 إلى أنّ مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا هي مجتمعات شابة، بما يتوافق مع التركيبة الديموجرافية العامة للفلسطينيين. إذ يمثل الأطفال دون سن 18 عاماً نحو 28% من إجمالي اللاجئين المسجلين، بارتفاع واضح في قطاع غزة حيث تصل نسبتهم إلى 38.6%، وانخفاض في لبنان لتبلغ 21.4%.

وتشير البيانات أيضاً إلى أنّ معدلات الخصوبة بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة ببقية مناطق عمل الوكالة الخمس، حيث يبلغ معدل الخصوبة نحو 3.6 مولوداً لكل امرأة، كما يبلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 5.6 أفراد لكل أسرة.

أما بالنسبة لمعدل الإعالة، أي عدد الأشخاص المُعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل (15–64 عاماً)، فهو مرتفع بشكل كبير في قطاع غزة، ويرتبط ذلك بشكل أساسي بارتفاع نسبة الأطفال دون سنّ 15 عاماً، وهو ما يمثّل تحدياً كبيراً في ظلّ ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

جدول 2/6: ملخص لبعض المؤشرات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها 2024[37]

المؤشر	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأطفال دون سنّ 18 عاماً (%)	38.6	26	23.1	24.9	21.4
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.6	5.6	5.2	4.8	4.7
معدل الخصوبة (مولود لكل امرأة)	3.6	3.6	3.2	2.7	2.7
معدل الإعالة	62.7	45.9	38.5	41.9	45.6

أما بالنسبة للتحصيل العلمي، فتشير البيانات المتوفّرة لسنة 2022 إلى أنّ اللاجئين يتفوقون على غير اللاجئين في مستويات التعليم في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يبلغ معدل الأمية بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) نحو 1.9%، مقارنة بـ 2.3% لدى غير اللاجئين. وعلى مستوى المنطقة، بلغ معدل الأمية في الضفة الغربية بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) نحو 2.1% مقارنة مع 2.4% لدى غير اللاجئين، وفي قطاع غزة بلغ معدل الأمية بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) نحو 1.7% مقارنة بـ 2% لدى غير اللاجئين. كما تشير البيانات إلى أنّ نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس (18 عاماً فأكثر) أعلى بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نحو 21% مقابل 19.1% لدى غير اللاجئين. وفي الضفة الغربية بلغت النسبة 19.2% لدى اللاجئين مقابل 19.5% لدى غير اللاجئين، أما في قطاع غزة فبلغت 22% لدى اللاجئين مقابل 17.7% لدى غير اللاجئين.[38]

4. اتجاهات النمو السكاني:

على الرغم من التراجع النسبي في معدلات الزيادة الطبيعية بين السكان الفلسطينيين، تبقى هذه الزيادة مرتفعة مقارنة بعدد من الشعوب الأخرى، وكذلك مقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين التاريخية. وبسبب معركة طوفان الأقصى وما رافقها من شهداء فلسطينيين وهجرة إسرائيلية عكسية، فإنّ مؤشّر تطوّر الأعداد أخذ سياقاً مختلفاً في 2024–2025، إذ حدثت هجرة عكسية يهودية كبيرة ذكرت بعض المؤشرات الإسرائيلية أنها لا

تقل عن نصف مليون في الأشهر الستة الأولى للحرب؛ بينما حرصت دائرة الإحصاء الإسرائيلية على إعطاء أرقام منخفضة (نحو 150 ألفاً على مدى سنتين)؛ وهي تعكس سياسة إسرائيلية مُعتادة سعياً لحفظ تماسك المجتمع الصهيوني وبقائه؛ ولذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ المعطيات الإحصائية الديموجرافية الإسرائيلية بحذر.

وقد بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 7.4 مليون نسمة بنهاية سنة 2025؛ وهو رقم يقابله تقريباً 7.4 مليون يهودي حسب تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية للسنة نفسها، ما يشير إلى توازن نسبي بين السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية بنهاية سنة 2025. وكان قد تجاوز عددُ الفلسطينيين عددَ اليهود للمرة الأولى منذ سنوات طويلة في سنة 2023، بفارق يُقدَّر بنحو 100 ألف نسمة. وتشير التقديرات الديموجرافية إلى أنّه من المتوقّع أن يتّسع هذا الفارق ليصل إلى نحو 400 ألف نسمة لصالح الفلسطينيين بحلول سنة 2030.

وتجدر الإشارة إلى الجهود الإسرائيلية الحثيثة لتهجير الفلسطينيين وإيجاد بيئات طاردة لفلسطينيي الداخل، في إطار مواجهة التزايد السكاني الفلسطيني والسعي لضم الضفة الغربية، وضمان أغلبية يهودية.

جدول 2/7: عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2022–2030 (بالألف نسمة)[39]

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2022	7,100	7,100
2023	7,300	7,200
2024	7,300	7,400
2025	7,400	7,400
2026	7,600	7,500
2027	7,800	7,600
2028	7,900	7,700
2029	8,100	7,800
2030	8,300	7,900

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2022–2030 (بالألف نسمة)

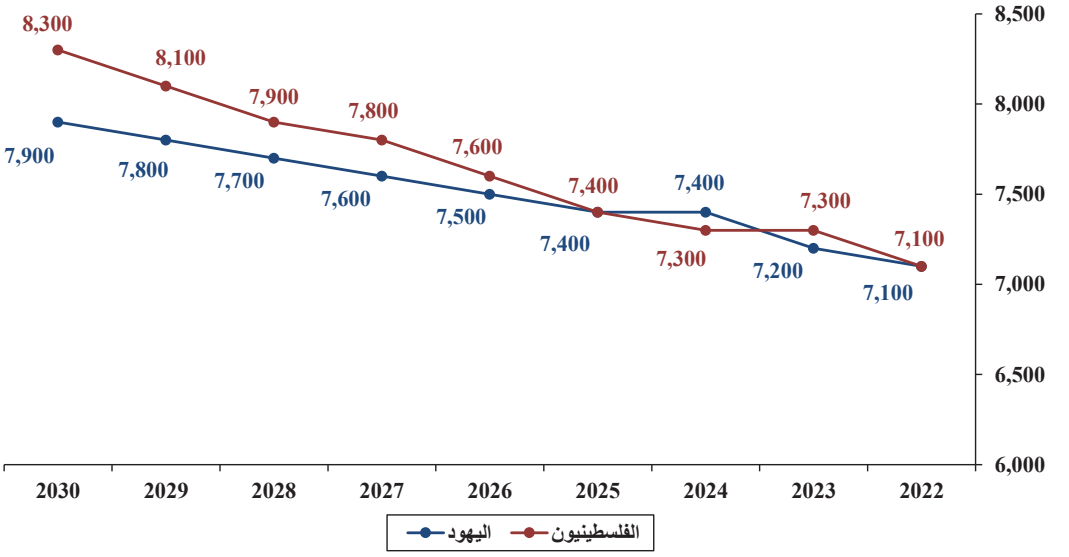

تعكس هذه التوقّعات، في إطارها التحليلي الإيجابي، حقيقة بنيوية مفادها أنّ الشعب الفلسطيني، على الرغم من عقود طويلة من القهر والاقتلاع والاحتلال، ما زال متجذّراً في أرضه وقادراً على إعادة إنتاج وجوده الديموجرافي والمجتمعي. ويشير هذا الواقع إلى مأزق استراتيجي يواجه المشروع الصهيوني، الذي بعد نحو 125 عاماً على تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، وما يقارب 74 عاماً على قيام الكيان الصهيوني، يجد نفسه أمام معادلة ديموجرافية معاكسة لافتراضاته التأسيسية، تتمثّل في تفوق عدد الفلسطينيين في الداخل على عدد المستوطنين اليهود الذين جرى استقدامهم من أكثر من مئة دولة عبر مراحل تاريخية متعاقبة، وتمثّل هذه المعادلة أحد أكثر مصادر القلق البنيوي لدى صناع القرار في الكيان، لما تحمله من تداعيات سياسية وأمنية واستراتيجية بعيدة المدى.

غير أنّ توصيف هذا الواقع باعتباره "قنبلة ديموجرافية" فلسطينية لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه مؤشراً كافياً على اقتراب الحسم التاريخي للصراع، ولا أن يقود إلى استنتاجات متفائلة تتجاهل طبيعة الاستعمار الاستيطاني بوصفه مشروعاً قادراً على إعادة تشكيل الواقع بالقوة، فالتجارب الاستعمارية المقارنة تُظهر أنّ التفوق العددي للسكان الأصليين، على أهميته، لا يُترجم تلقائياً إلى تفوق سياسي أو تحرري، ما لم يُقرن بعوامل القوة والتنظيم والقدرة على فرض معادلات ردع أو تكلفة مستدامة على المشروع الاستعماري.

وفي هذا السياق، يمكن فهم السياسات الإسرائيلية المتراكمة خلال العقود الماضية باعتبارها استجابة استراتيجية ممنهجة لهذا التحدي الديموجرافي. فقد شكّل الانسحاب من قطاع غزة

سنة 2005 نموذجاً عملياً لمحاولة التخلّص من العبء السكاني الفلسطيني دون التخلي عن السيطرة الفعلية على المجال الحيوي للقطاع. وفي الضفة الغربية، تبلورت سياسة قائمة على ضمّ أكبر مساحة ممكنة من الأرض مقابل أقل عدد من السكان، من خلال توسيع الاستيطان، وتفتيت الجغرافيا الفلسطينية، وفرض منظومة قيود اقتصادية وأمنية وقانونية، تهدف إلى إيجاد بيئة معيشية طاردة، بما يدفع الفلسطينيين إلى الهجرة القسرية أو شبه الطوعية.

وتأتي حرب الإبادة الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، ولا سيّما في أعقاب معركة طوفان الأقصى، في سياق تصعيدي يتجاوز الأهداف العسكرية المعلنة، ليكشف عن محاولة واضحة لإعادة طرح مخطط التهجير القسري كأحد حلول المأزق الديموجرافي. فقد اتخذت الحرب طابعاً تدميرياً شاملاً استهدف البنية السكنية والاقتصادية والخدمية، ما أدى إلى تهجير داخلي واسع النطاق، وإيجاد ظروف إنسانية كارثية يمكن قراءتها بوصفها تمهيداً لإفراغ القطاع من سكانه أو دفعهم نحو الهجرة خارج حدوده. وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة حتى الآن، بفعل الصمود الشعبي الفلسطيني وغياب الغطاء السياسي الدولي الصريح لمشروع التهجير، فإنّ بقاء هذا الخيار مطروحاً يعكس عمق الأزمة البنيوية التي يعيشها المشروع الصهيوني.[40]

وعليه، فإنّ الصمود الديموجرافي الفلسطيني، بالرغم من مركزيّته، لا يشكّل بحد ذاته ضمانة لإفشال المشروع الاستعماري الاستيطاني، ما لم يُستكمل ببناء استراتيجية وطنية شاملة توظّف هذا التفوّق العددي ضمن مشروع سياسي تحرري قادر على مواجهة سياسات الإبادة البطيئة، والتهجير القسري، وإعادة هندسة الجغرافيا والديموجرافيا الفلسطينية. وفي ظلّ تطورات الحرب على غزة، يتضح أنّ الصراع دخل مرحلة أكثر خطورة، تُعاد فيها صياغة أدوات الاستعمار بما يتجاوز السيطرة إلى محاولات الإلغاء المادي والسكاني، الأمر الذي يفرض مقاربة فلسطينية ودولية جديدة تتعامل مع البُعد الديموجرافي باعتباره ساحة صراع مركزية لا تقل أهمية عن الميدانين العسكري والسياسي.

5. فلسطينيُّو الخارج وحقّ العودة:

يلعب اللاجئون الفلسطينيون في الشتات دوراً محورياً في إعادة إنتاج الوعي بالقضية الفلسطينية وتعزيز الهوية الوطنية لدى الأجيال الجديدة، من خلال التأكيد على حقّ العودة والتمسك بأرض فلسطين. ويتجاوز هذا الدور البُعد الرمزي إلى فعل سياسي وتنظيمي، إذ تعمل الجاليات الفلسطينية على الرغم من القيود السياسية وضعف الدعم المؤسسي على إطلاق مبادرات تعليمية وتعبوية وتوسيع التأييد للقضية دولياً. كما تنشط عبر شبكاتها المجتمعية في توثيق الانتهاكات وبناء سرديات بديلة، وتنظيم حملات رقمية وثقافية وتحركات قانونية تعزّز حضور قضية حقّ العودة في النقاشات الدولية.

وفي هذا السياق، استمر المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، الذي تأسّس في مدينة إسطنبول، في 2017/2/25، في لعب دور مهم في تسليط الضوء على القضية الفلسطينية، وتحديداً قضية اللاجئين الفلسطينيين ودعم حقّ العودة، من خلال المؤتمرات والفعاليات التي أقامها خلال سنتي 2024 و2025، وبالأخص ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني بنسختَيْه الثانية والثالثة. فقد أكّد البيان الختامي لملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثاني، الذي انعقد في إسطنبول، في 28 و2024/6/29، وشارك فيه نحو 200 شخصية فلسطينية من أماكن انتشار الشعب الفلسطيني في فلسطين والأردن وتركيا ودول الخليج العربي وأوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، على دعم المقاومة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة. كما أكّد الملتقى إطلاق مبادرات لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتنسيق الجهود الوطنية، داعياً لتشكيل تحالف وطني داعم للمقاومة، وآخر عالمي لمناهضة الاحتلال، بهدف استثمار التعاطف الدولي وتعزيز الوحدة الوطنية.[41]

وأطلق المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج حملة إلكترونية تحت عنوان "يوم المؤاخاة" في آذار/ مارس – نيسان/ أبريل 2024، بهدف جمع التبرعات لدعم سكان غزة.[42] كما عقد المؤتمر الشعبي مؤتمراً واسعاً لفلسطينيي الخارج في إسطنبول، في 11 و2025/4/12، تحت شعار "الشعب الفلسطيني يرفض مشاريع التهجير ولا بديل عن حقّ العودة"، في إطار السعي إلى توحيد المواقف الفلسطينية للتصدّي لمخططات التهجير وطيّ صفحة التشرذم البنيوي في العمل الوطني. ودعا المؤتمر إلى مواجهة سياسات التهجير القسري، وحثّ الفلسطينيين المقيمين في الخارج على العودة ممارسةً لحق العودة أو المشاركة الفاعلة في الدفاع عن الهوية الوطنيّة.[43]

وكان من الفعاليات الوطنية المهمة، التي تعكس انخراط شريحة واسعة ووازنة من فلسطينيي الخارج في العمل الوطني، انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في العاصمة القطرية الدوحة، خلال الفترة 17–2025/2/19. وقد أكّد المؤتمر على أهميّة تشكيل قيادة وطنية فلسطينية موحّدة، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ومواجهة الإبادة الجماعية ومخططات الضم والاستيطان، إضافة إلى التصدي لمشروع ترامب ونتنياهو القائم على التهجير والتطهير العرقي.[44]

وقد شكّلت مخرجات ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثالث، والذي انعقد في إسطنبول، في 14 و2025/11/15، تحت شعار "وحدة الموقف الفلسطيني في مواجهة الإبادة والتهجير والضم"، مرحلة جديدة من العمل الوطني تعكس تنامي الدور الذي يقوم به المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج؛ إذ أقرّ الملتقى تشكيل "الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني" لتكون مظلّة تنسيقية جامعة للمؤتمرات الشعبية والمبادرات والشخصيات الوطنية المستقلة في الداخل والخارج،

بهدف تنظيم الجهود وحشد الطاقات لدعم المقاومة وتعزيز صمود الفلسطينيين. وستتولّى الهيئة، وفق البيان الختامي، دعم نضال الشعب بكافة أشكاله، ومواجهة مخططات الضم والاستيطان والتهجير، ومعالجة آثار العدوان، إلى جانب تطوير مشروع تمثيل الفلسطينيين وانتخاب ممثّلين عنهم في الساحات المتاحة، وبناء تحالفات عربية وإسلامية، وبلورة رؤية وطنية تحدّد أولويات المرحلة المقبلة، ودراسة إنشاء "العالم الفلسطيني الافتراضي" لإنتاج هوية رقمية فلسطينية موحّدة.[45]

وبرز دور الجاليات الفلسطينية في الشتات، التي كان لها دور فاعل في تسليط الضوء على القضية الفلسطينية، ورفع منسوب انخراط شرائح ومكونات محلية في دعمها، وإدانة الحرب على غزة وسياسات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال تنظيم آلاف المسيرات والمظاهرات في مختلف دول العالم، وخصوصاً أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وجمع التبرعات، وغيرها. كما أسهم فلسطينيّو الخارج في تعبئة الرأي العالمي عبر منصات التواصل الاجتماعي، بنشر الرسائل ذات الطابع التضامني والحملات التوعوية حول انتهاكات الحرب على غزة، ما عزّز حضور القضية في النقاشات الدولية، وأسهم في بناء سردية جمعيّة تُصعّب محاولات التعتيم الإعلامي على ما تتعرّض له غزة من إبادة.[46]

فقد طالب الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا، دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بفرض عقوبات على "إسرائيل"، على غرار ما قامت به كندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا.[47] كما أكّد رفضه القاطع لخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة.[48] وأكّدت الجاليات الفلسطينية في إيطاليا على حقّ العودة لملايين اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.[49] وفي المملكة المتحدة، نظّمت رابطة الجالية الفلسطينية جلسة برلمانية في مجلس العموم البريطاني UK House of Commons تحت عنوان "إعلاء صوت المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال"، بهدف تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني، ولا سيّما النساء اللواتي يواجهن تحديات مضاعفة تحت الاحتلال.[50]

وفي خطوة رائدة نحو توثيق الذاكرة الفلسطينية، احتضن المركز القطري للصحافة، بالتعاون مع موسوعة المخيمات الفلسطينية، في 2025/2/18، فعالية خاصة لإطلاق الموقع الإلكتروني للموسوعة، الذي يُعدّ أحد أهم المنصات الرقمية لتوثيق تاريخ المخيمات الفلسطينية وحفظ إرث اللاجئين الفلسطينيين.[51]

وفي آذار/ مارس 2024، أطلقت شخصيات فلسطينية ومنظمات مجتمع مدني ونشطاء حملة شعبية للدعوة إلى توحيد القيادة الفلسطينية، بمشاركة مئات النشطاء من مختلف المجالات السياسية والمهنية والأكاديمية والنقابية.[52]

وفي سياق دور وإسهامات المؤسسات والمنظمات الفلسطينية في الشتات، نظّم مركز العودة الفلسطيني مؤتمراً في شباط/ فبراير 2025 في لندن بعنوان "تسمية الإبادة الجماعية: المسؤولية العالمية تجاه غزة"، دعا فيه إلى معاقبة "إسرائيل" على مجازرها في قطاع غزة، مؤكّداً أنّ العدالة لفلسطين ليست مجرد مطلب أخلاقي، بل واجب قانوني.[53] كما أسهمت "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" في إبراز معاناة اللاجئين الفلسطينيين، إذ رفضت تقليصات وكالة الأونروا لخدماتها وإجراءاتها الإدارية بحق موظّفيها، وأدانت التدمير الإسرائيلي المنهج لمقرات ومدارس الوكالة في قطاع غزة، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية ضدّ الأونروا في القدس المحتلة.[54]

يمكن القول إنّ فلسطينيي الخارج يشكّلون ركيزة أساسية في المشروع الوطني الفلسطيني، بوصفهم حاملي الذاكرة وحقّ العودة، وفاعلين مؤثّرين. وقد أظهرت تحركات الجاليات خلال حرب الإبادة على غزة أنّ الشتات ساحة مركزية في معركة السردية والضغط السياسي، غير أنّ تعزيز هذا الدور يرتبط بمدى دمجهم في بنية القرار الوطني، وتطوير أطر تنظيمية فاعلة تصون حقّ العودة وتواجه مخططات التهجير.

هوامش

[1] لمزيد من التفاصيل حول التقديرات وحول الإسقاطات الديموجرافية لعدد الفلسطينيين في العالم حتى سنة 2050، انظر: يوسف كرباج وحلا نوفل، **الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2024** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2024)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2710.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2025)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2734.pdf

[3] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[4] انظر: المرجع نفسه.

[5] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2024**.

[6] انظر: الجهاز المركزي للإحصاءالفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[7] انظر: المرجع نفسه.

[8] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع كبار السن في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/10/1، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_IntDayOlderP2024A.pdf

[9] انظر: المرجع نفسه؛ والإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع كبار السن في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/10/1، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_IntDayOlderP2025A.pdf

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[11] المرجع نفسه.

[12] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2025)، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2733.pdf

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2688.pdf
ملاحظة: بالنسبة لمعدل الزيادة الطبيعية والكثافة السكانية في الضفة والقطاع، لم يوفر الجهاز المركزي تحديثات لسنتي 2024–2025.

[14] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/9/8، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_Literacy2024A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/9/8، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_InterDayLiteracy2025A.pdf

[16] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2025 وعشية رأس السنة الجديدة 2026، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/12/31، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_PalPeopleEnd2025A.pdf

[17] المرجع نفسه.

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2024**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام** 2025؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2687.pdf

[19] Pesach Benson, Israeli Police Probe Fatal Shooting as Arab-Sector Murder Toll Climbs to 241, site of Israel.com, 10/12/2025, https://israel.com/crime/israeli-police-probe-fatal-shooting-as-arab-sector-murder-toll-climbs-to-241/

[20] Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2025*, no. 76, table 2.10, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2025/2.ShnatonPopulation/st02_10.pdf

[21] انظر: تقرير رسمي: انخفاض معدل الإنجاب في الأردن.. وارتفاع طفيف بولادات التوائم عام 2024، موقع رؤيا الإخباري، 2025/10/12، انظر: https://royanews.tv؛ واليوم العالمي للسكان، موقع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2024/7/11، في: https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/News/Public_News/Population_Day.pdf

[22] UNRWA in Action, site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), June 2025, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_action_2025_f.pdf

[23] Ibid.; and UNRWA in Action, UNRWA, July 2024, https://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_action_2024_eng_v3.pdf.

[24] Syria, Lebanon and Jordan Emergency Appeal 2025: Progress Report, for the reporting period 1 January – 30 June 2025, UNRWA, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/syria_lebanon_and_jordan_ea_progress_report_2025.pdf

[25] تقرير يرصد أوضاع فلسطينيي سوريا خلال 2025: استمرار التدهور الإنساني والمعيشي، موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2026/2/6، في: https://refugeesps.net/post/33628؛ وفلسطينيو سوريا في 2025: 40% ما زالوا نازحين وهشاشة إنسانية رغم التحولات، موقع تلفزيون سوريا، 2026/2/18، انظر: https://www.syria.tv/

[26] تقرير يرصد أوضاع فلسطينيي سوريا خلال 2025: استمرار التدهور الإنساني والمعيشي، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2026/2/6.

[27] فلسطينيو سوريا في 2025: 40% ما زالوا نازحين وهشاشة إنسانية رغم التحولات، موقع تلفزيون سوريا، 2026/2/18.

[28] UNRWA in Action, UNRWA, July 2024; and UNRWA in Action, UNRWA , June 2025.

[29] See "Palestinian Population in Lebanon: Findings from UNRWA's Digital Identity Verification," UNRWA, 2025, https://www.un.org/unispal/document/report-palestinian-population-in-lebanon-findings-from-unrwas-digital-identity-verification/

[30] See Ibid.

[31] انظر: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وإدارة الإحصاء المركزي–لبنان، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2017: النتائج الرئيسية** (بيروت: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، 2018)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2356.pdf

[32] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025**؛ و"مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023: المؤشرات الرئيسية،" دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة ICF، تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في: https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Health/KIR_DHS2023.pdf

[33] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[34] أرقام تقريبية لأقرب نسب عشرية، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[35] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025**؛ وانظر:
Department of Health, Annual Report 2024, UNRWA, 2024, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2024_annual_report_version_1_res.pdf

[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025**؛ وانظر:
UNRWA in Action, UNRWA, June 2025, and Department of Health, Annual Report 2024, UNRWA, 2024, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2024_annual_report_version_1_res.pdf

[37] See Department of Health, Annual Report 2024, UNRWA, 2024.

[38] انظر: د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، 2024/6/20، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/6/20، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_WorldRefugeesDay2024A.pdf

[39] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[40] للاطلاع أكثر حول مخطط التهجير الإسرائيلي – الأمريكي والسياسات الاقتصادية لمواجهته انظر: رائد حلس، السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري الإسرائيلي للفلسطينيين في قطاع غزة أكتوبر 2023 – مارس 2025، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار/ مايو 2025، في:
https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_RaedHillis_EcoPol-DisPal-GS_Oct23Mar25_5-25.pdf

[41] اختتام أعمال ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثاني ببيان يدعم المقاومة، **القدس العربي**، لندن، 2024/6/29.

[42] انظر: "فلسطينيي الخارج" يجمع نحو نصف مليون دولار دعما لغزة"، قدس برس، 2024/3/22، في:
https://qudspress.com/123161

[43] انظر: فلسطينيو الخارج: الفراغ السياسي وتوقف العمل الوطني أضعفا مواجهة التهجير، الجزيرة.نت، 2025/4/12، في: https://aja.ws/w8vf3k

[44] المؤتمر الوطني الفلسطيني يختتم فعالياته في الدوحة، الجزيرة.نت، 2025/2/19، في: https://aja.ws/3i4acy

[45] "فلسطينيو الخارج" يطلق هيئة وطنية شعبية لمواجهة الضم والتهجير والإبادة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2025/11/15، في: https://palinfo.com/news/2025/11/15/981957/

[46] See Ahmet Alioglu, Digital Occupation: Pixelated Propaganda, Censored Platforms and the Battle for Narrative in Gaza, site of AlJazeera Centre for Studies, 5/5/2025, https://studies.aljazeera.net/en/analyses/digital-occupation-pixelated-propaganda-censored-platforms-and-battle-narrative-gaza

[47] الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا يطالب بفرض عقوبات على إسرائيل، وكالة وفا، 2025/5/26، في:
https://www.wafa.ps/Pages/Details/122157

[48] "اتحاد الجاليات": تصريحات ترمب مرفوضة وشعبنا سيبقى صامدا على أرضه، وكالة وفا، 2025/2/6، في:
https://www.wafa.ps/Pages/Details/113472

[49] الجاليات الفلسطينية في إيطاليا: الاحتلال هو أقسى ظواهر الإرهاب والعدوان ولا سلام دون حقوق شعبنا المشروعة، وكالة وفا، 2025/2/2، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/113190

[50] رابطة الجالية الفلسطينية في بريطانيا تنظم جلسة برلمانية حول "المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال"، وكالة وفا، 2025/7/8، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/125249

[51] يوثق اللجوء.. إطلاق موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2025/2/19، في: https://aja.ws/49d4v2

[52] حملة شعبية تطالب بتوحيد القيادة الفلسطينية، موقع مركز العودة الفلسطيني، 2024/3/27، في:
https://prc.org.uk/ar/news/6145

[53] مركز العودة الفلسطيني يفتتح مؤتمراً دولياً حول غزة: دعوة لتسمية الإبادة الجماعية والمطالبة بالمساءلة، مركز العودة الفلسطيني، 2025/2/23، في: https://prc.org.uk/ar/post/4880

[54] انظر: صفحة "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين"، منصة فيسبوك، في: https://www.facebook.com/